

فرواها شيخنا بفتح القاف انما اقتصر عليه لاجل الجمع المذكور وان هو بالضم
اصناف من ذلك الجمع على اقرا وفي المصباح والقضاء في كفتان اليغز ومعددة
واقره مثل فليس وفليس وافلس والقلم ومعهم متي قرا مثل قرا وقرا
اه قولان الاول الثاني والى كسنة ومالك فابدية كحل
تظهر فيما اذا شرعت المصنعة في الحقيقة الثالثة فمن جعل النكاح
بري انقضاء عدتها حينئذ ومن جعل الحيض يقول لا تنقض عدتها
حتى تنقضي الحيضة الثالثة اه كرخي وهذا في المدخلين
حاصل ما ذكره جعفر في خصصات الامة الاربعة الاول بالقران والاخر
بالسنن اه شيخنا بقوله فما لم ياتي بدليل قوله في سماع سورة الكاف
راجع للثلاثة الاستسنة والصنف والحامل والمدن وتلك السورة قوله
والذي يبين من الحيض الامة اه شيخنا ولا يحمل ان لا ينفذ
اي لاجل استعمال انقضائها لاجل ابطال حق الزوج من الرجعة والاحكام اولد غير
ابيه وظاهر فيه دليل على قول قرا في ذلك نفيا وانبات اه شيخنا
يوم جواب الشرط محذوف حكمه يدل عليه ما قبله دلالة انه وانقض اي فلا
يجزى عن ذلك لان قضية الايمان بالله واليوم الآخر الذي يقع فيه
النجاة والعقوبة ما قبله مطلقا ايه السعد وهذا الشرط ليس التقيد
بل للتقيد حتى لو لم يكن موثبات كان عليه من العدة ايه كرخي
جهن فاذا به ان البعول هو جعل الثالث لثبث الجمع ويقع ان يكون مصدر
على حذف مضارع اي اهل يموله ايه ابو السعد وفي المصباح البعول
يقال يعمل بعمل من باب قتل ببعول اذا تزوج المرأة بعمل ايضا يقال
وبعولتهن احقر من ذنوبهن فقد استغنى عن هذا البعول لغضا مشترك بين
المصدر والجمع ويجمع البعول ايضا على يعال ويعول في القاموس وفيه ادخل
من باب منع مخرج منه مع كلام المصباح انه يأتي من باب قتل ومنع ومنه
والبعول الزوج والجمع يعال ويعول ويعولة والاني عمل ونعلة ويعمل
كنع ببعوله صار يقر والباعل الجوع وملاعبة الرجل اهله اه ولو اتي
اي امتنعت منها بينهما اي بينهم وبينهم وقوله لا امر بالامة
عطف على اصلها وقوله وهو اي قوله ان امرادوا اصلا عطف
عليه

عليه قصد اي قصد اصلاح وهذا اي قوله ويعولتهن فالغرض لانه طلاق طلاق
رجعيا فهو ارجح لبعض افراد المطلقات اه شيخنا وفيه هذا التقيد قوله ان المطلقات
مرتان اه واحق لا تنقض عدتها بل هو عطف لفاعل فانه قال ويعولتهن
حقبتون يردن كرخي وقوله اذ الحق لغزهم في زمانهم صوابه في ذنوبهم
كما عثره وما جرى عليه احد قولين والاهل ان الله فصل على يديه والمنفصل عليه
هو الزوج اي ان الزوج اخذ منها بالرجعة بمعنى انها لو منعت منها وطهر
فهي المحاب وعلم ان اي السعد وصيغة التثنية لا فائدة ان الرجل اذا اراد الرجعة
والامة نأباه وجب ان يبارئ قوله على قولها وليس معناه ان لها حق الرجعة
اه مثل الذي لم ياتي في مثله في مطلق الوجوب لاني عدة الاقرب والاصح
الواجب اه شيخنا وعلم ان كرخي قوله مثل الذي لم ياتي في الوجوب لاني
الحيض اذ ليس الواجب على كل منهما من حيض ما وجد على الآخر فلو عطلت
نأباه وخبرت له ما يلزمه ان يفعل مثل ذلك ولكن يقال لها بما يقال به النساء
وقد اشار اليه في التفسير اه من حسن الفكرة اي منهم ومنهم وذا ما يولد
فيعمل محفوف قد يكون مشترك بينهما كمن يحمي ويحميها يكون
مختلفا كما قرئ في الموضع اه شيخنا لما ساقوه اي دفعوه من الموضع
الطلاق مرتان روي عن عروة بن الزبير قال كان الرجل اذا طلق زوجته ثم
امرجها قبل ان تنقضي عدتها كان له ذلك وان اطلقها للمرة فعمل رجل
الي مراته فطلقها حتى اذا اشارت انقضاء عدتها امرجها ثم قال والله
لا اولئك لي ولا عتلتن ابدا فانزل الله الطلاق مرتان وامسك معروف وشيخ
ياحسان فاستنقل الناس الطلاق جديدا من ذلك اليوم من طلق او لم يطلق كجهن
الترمذي وخازن والطلاق مبتدأ بتقدير مضارع تقديره عدد الطلاق
لتحصل المطابقة بين المبتدأ وخبرها هو السعد اي التثنية اشار به
الي الطلاق اسم مصدر والمراد منه المصدر ليعاين قوله او تنسخ وقوله
التقدير جوهه اشار الى حذف المفت ويرجع بالينا لفاعل والمفعول
وعلى هذا يكون هذه الامة مفيدة او مخصوصة للضمير في قوله ويعول
بصدقة بالباينة اه شيخنا مرتان اي والثالثة تؤخذ من قوله او تنسخ
ياحسان او من قوله فان طلقها فلا تغل له من بعده شيخنا والقلم ان هذا لا يصح

لهم